الترتيبات المالية لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي
"حالة البنك الإفريقي للتنمية BAfD "

أ. موالدي سليم
جامعة خميس مليانة
moualdis@yahoo.com

الملخص:

يحتل موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي مركزاً مهماً في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية ، ذلك أنه عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمعات من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للدول، غير أن هذه الإرادة والجهود المبذولة للارتقاء بعملية التكامل الإقليمي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي عادة ما تصطدم بمشاكل و معوقات كبيرة مثل غياب الإطار المؤسساتي الفعال من هيئات إقليمية مشتركة وقوانين، تدهور وضعية الهياكل القاعدية الإقليمية من الهياكل المرتبطة بالنقل، وسائل الاتصال والمواصلات، بالإضافة إلى نقص أو غياب الموارد المالية لدعم عملية التكامل ، ونظرا لما أصبحت تشكله بنوك التنمية الإقليمية من مكانة مهمة في اقتصاديات الدول النامية لما تقوم به من دور محوري في تعبئة رؤوس الأموال وتوجيهها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء أصبحت تشكل أحد الآليات الرئيسية في مسار التكامل الإقليمي نظرا للخصائص التي تتميز بها من هيكل مؤسساتي ومالي قادر على تحليل الأوضاع وتوجيهها بما يخدم المنفعة المشتركة للدول الأعضاء وذلك لما تتميز به مشروعات هاته البنوك من سرعة نسبية في التنفيذ، وبتكلفة أقل نسبيا مقارنة بالمشروعات المنفذة في ظل الترتيبات الحكومية ونظرا للأهمية التي تلعبها بنوك التنمية الإقليمية في هذا الإطار سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الترتيبات المالية التي يقدمها البنك الإفريقي للتنمية في دعم عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول الأعضاء.

تمهيد:

أصبح البنك الإفريقي للتنمية مكانة مهمة في اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك نظرا لما أصبحت يقوم به من دور محوري في تعبئة رؤوس الأموال وتوجيهها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، فالتمويل المقدم من طرفه عادة ما يرتبط بالاعتبارات غير السياسية، بالإضافة إلى ذلك غالبا ما يكون البنك الإفريقي للتنمية أكثر قدرة من الحكومات على تحليل البيئة الاستثمارية في الدول النامية المتلقية للمساعدات الإنمائية. ويضاف إلى المزايا السابقة ما تتميز به مشروعات البنوك المتعددة الإطراف من سرعة نسبية في التنفيذ، وبتكلفة أقل نسبيا مقارنة بالمشروعات المنفذة في ظل الترتيبات الحكومية.

وتلعب الترتيبات المالية للبنوك المتعددة الإطراف في شكل البنك الإفريقي للتنمية دورا محوريا في دعم عملية التكامل الإقليمي في الدول الأعضاء وذلك لما أصبحت تمثله عملية التكامل من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وما يمثله ذلك من فتح فرص جديدة للاستفادة من الأسواق الخارجية، زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الاستفادة من وفرات الحجم وحرية انتقال عوامل الإنتاج، و نظرا لما تتميز به بنوك التنمية المتعددة الإطراف من خصائص مؤسساتية تتميز بأنها نوافذ مالية مهمتها الأساسية هي تقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية للدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية التأسيس نحاول في هذه المقالة الإجابة على التساؤل الجوهري التالي: ما هي الترتيبات المالية للبنك الإفريقي الداعمة لعملية التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء ؟.

1 – نشأة البنك الإفريقي للتنمية :

تم إنشاء البنك الإفريقي للتنمية بموجب الاقتراح التي تقدمت به الكونغو برازفيل والذي تم اعتماده من طرف اللجنة الاقتصادية في إفريقيا بتاريخ 16 فيفري1961 وتم تعديله بعد ذلك عن طريق الاقتراح الذي تقدمت به كل. من غينيا و الغابون وبموجب هذا القرار تم إنشاء لجنة التسعة **comite de neuf** والتي كلفت بالقيام بجميع الاتصالات الضرورية لإنشاء البنك من خلال القيام بدراسات عامة و كاملة حول الهيكل المالي و الإداري للبنك و كذلك طبيعة ومجالات نشاط البنك و تحرير القانون الأساسي له،[1] و تم التوقيع على اتفاقية إنشاء البنك في 04 أوت 1963 من طرف 23 دولة افريقية وأصبحت سارية المفعول بعد ذلك بعام أي في سبتمبر 1963 [(2)]وبدأ البنك نشاطه في سنة 1967.

2– أهداف البنك الإفريقي للتنمية:

لا يختلف البنك الإفريقي للتنمية في أهدافه عن الهيئات الدولية العاملة في مجال التنمية فهو إلى جانب انه يسعي إلى تحقيق بعض الأهداف التي أصبحت عملية تحقيقها ضرورية بالنسبة للدول الأعضاء لمواكبة التغيرات الدولية الحاصلة في مجال التعاون الدولي لأجل التنمية كتخفيف عبئ الديون على الدول الأعضاء، مساعدتها على تحقيق أهداف الألفية للتنمية، مساعدة الدول الهشة، المشاركة في بعض المبادرات القارية ويستمد البنك أهدافه ووظائفه من اتفاقية تأسيسه التي تنص في المادة الأولى على ما يلي: "يسهر البنك على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء مجتمعة ومنفردة"ولتحقيق هذه الأهداف نصت المادة الثانية من اتفاقية التأسيس على مجموعة من الوظائف والصلاحيات هي[3] :

- العمل على تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع التنمية في الدول الأعضاء.
- السهر على تنمية المشروعات الإنتاجية في الدول الأعضاء.
- لعب دور محوري في ترقية المبادرة الخاصة والتشجيع على ظهور قطاع خاص فعال.
- تقديم المساعدة التقنية الضرورية لدراسة المشاريع و تمويلها و تنفيذ المشاريع التنموية في إفريقيا.
- التعاون في حدود أحكام هذه الاتفاقية وبالطريقة التي يراها البنك مناسبة مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات الأهداف المماثلة في إطار التعاون الاقتصادي العالمي أو الإقليمي.

بالإضافة إلى هذه الوظائف والأهداف المحددة بوضوح من خلال المادة الأولى والثانية من اتفاقية التأسيس نجد أن البنك يعمل على الاستجابة للتطورات الاقتصادية والمالية و الاجتماعية الدولية من خلال العمل على[4]:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات الحوكمة،
- النهوض بالتعليم العالي والتكنولوجيا التكوين المهني،
- دعم مبادرات التكامل الإقليمي،
- دعم الزراعة والتنمية الريفية،
- دعم التنمية الاجتماعية والبشرية،
- العمل وترقية المساواة بين الجنسين،
- دعم الشراكة وأنشطة التعاون،

3- التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا:

تبنت غالبية الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها فكرة التكامل الإقليمي كإستراتيجية لمواجهة تحديات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، حيث كانت النظرية السائدة في تلك الفترة أن عملية التكامل الإقليمي تمنح الإطار الذي يسمح بتجاوز عقبات التي تحول بين ترقية التجارة البينية وأن تجاوز هذه العقبات يساهم في إنشاء أسواق مشتركة تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم ، دعم الجهاز الإنتاجي ، و دعم درجة التنافسية لإفريقيا, و في هذا الإطار الذي عرف بالاتجاه المتزايد للإقليمية عرفت سنوات الستينات والثمانينات إنشاء عدة تكتلات إقليمية لدعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية والتي كانت تهدف في مجملها إلى [5]:

- ترقية التجارة البينية و الحد من العراقيل الجمركية و غير الجمركية,
- دعم التنمية الإقليمية من خلال تنمية القطاع الاقتصادي، الهياكل القاعدية و إطلاق مشاريع كبرى في القطاعات المصنعة,
- العمل على حرية تنقل وسائل الإنتاج.
- ترقية التعاون النقدي.

و كانت نقطة البداية في دعم عملية التكامل الإقليمي هي ما يعرف **بمخطط لاغوس** الذي تم اعتماده في أفريل سنة 1980 لمواجهة تدهور الوضعية الاقتصادية في إفريقيا، و الذي كان من بين أهدافه تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والجهوي من خلال إعادة هيكلة القارة و تحويلها إلى وحدات اقتصادية إقليمية وجهوية متجانسة تساهم في الاندماج في الاقتصاد العالمي.و في 03 جوان 1991 في أبوجا بنيجيريا فتح فصل جديد في مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا حيث تم التوقيع على المعاهدة الاقتصادية الإفريقية Communauté économique africaine و ذلك من أجل وضع القارة على خط التكامل الإقليمي, من خلال برنامج يمتد إلى سنة 2027 يتم فيها تأسيس الوحدة الاقتصادية الإفريقية بعملة موحدة، مع حرية انتقال عوامل الإنتاج، حرية حركة السلع الخدمات, و بحلول سنة 2001، تم تعزيز مبادرة التكامل الإقليمي بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي وطرح المبادرة الجديدة لتنمية إفريقياNEPAD ، حيث ركزت المبادرة على توفير السلع الإقليمية الرئيسية كالنقل، الطاقة، الماء، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، محاربة الأمراض ، حماية البيئة ودعم قدرات البحث على المستوى الإقليمي و كذلك ترقية التجارة والاستثمار البينين بالإضافة إلى عقلنة ودعم الإطار المؤسساتي و ذلك من خلال دعم المشاريع المشتركة ، وتكيفها مع البرامج الوطنية و الإقليمية .

وتضم أفريقيا (43) بلداً ويسكنها أكثر من (730) مليون نسمة. تشترك هذه البلدان في تجمعات إقليمية متعددة تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بحيث يوجد في إفريقيا أربعة عشر تجمع اقتصادي كبير تتميز بتشابك العضوية فيه حيث نجد 27 بلد إفريقي من أصل 53 بلدا إفريقيا عضو في اتفاقيتان للتكامل الإقليمي و 18 بلد ينتمي الى ثلاث تجمعات إقليمية وبلد واحد ينتمي إلى أربعة تجمعات إقليمية، في حين نجد سبعة بلدان فقط أعضاء في تجمع إقليمي واحد[6]

4- البنك الإفريقي للتنمية و التكامل الاقتصادي:

تم إنشاء البنك الإفريقي للتنمية كما رأينا سابقا في بداية الستينات من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، في فترة تميزت بظهور موجة التحرر في الدول النامية واتجاهها الى التكتل والاندماج فيما بينها وهذا ما جعل البنك منذ نشأته يولي أولوية هامة لعملية التكامل الإقليمي في استراتيجياته التمويلية والتنموية في الدول الأعضاء من خلال منحه الأولوية لتمويل المشاريع المشتركة والإقليمية في عملياته، بالإضافة إلى العمل على ترقية الهياكل القاعدية على المستوى الإقليمي و الجهوي. و تعتبر سنة 2000 نقطة البداية لعمليات البنك في مجال الإقليمي بحيث أصبح يمتلك سياسة واضحة في هذا المجال ترجمها بإعداد أول إستراتيجية للتكامل الإقليمي في إفريقيا تمتد من سنة 2003 إلى 2007 . تلتها إستراتيجية أخرى 2012/2009(Stratégie du groupe de la banque en matière d'intégration régional 2009/2012) وذلك بهدف تخفيف أهم القيود التي تعرقل عملية التكامل الإقليمي بإفريقيا وذلك من خلال التركيز على قاطرتين أساسيتان وأخرى ثانويتين هما:

- قاطرتين رئيسيتين و هما[7] :
- ✓ الهياكل القاعدية الإقليمية والموزعة كما يلي:
  - النقل بما فيها:
    - المطارات الدولية،
    - الموانئ الدولية،
    - الطرق العابرة للدول،
  - الطاقة:
    - أقطاب الطاقة لمجموعة من الدول،
    - الربط بشبكات الكهرباء،
  - الاتصال:
    - شبكات وخدمات الإرسال بين مجموعة من الدول،

- شبكات ومنشئات الاتصال الموزعة على عدة دول،
- الموارد المائية الجماعية،
- ✓ تعزيز القدرات المؤسساتية.
- ➢ قاطرتين ثانويتين و تستند على:
- ✓ العمل على ترقية التجارة البينية ،
- ✓ توفير السلع العامة الإقليمية.

ونظرا للأهمية التي تمثلها العناصر السابقة خاصة الهياكل القاعدية و تعزيز القدرات المؤسساتية كما رأينا سابقا في تقليل من القيود المادية وغير المادية التي تعرقل العملية التكاملية يولي البنك الإفريقي للتنمية في هذا المجال أولوية قصوى لتوفيرها و جعلها في المستوى المطلوب قاريا و ذلك من خلال :

- المساعدة على وضع حيز التنفيذ إطار مؤسساتي فعال وعقلاني على المستوى القاري والجهوي وكذلك دعم القدرات الضرورية لترقية التجارة البينية ودعم عملية التكامل،
- العمل على وضع إطار قانوني ملائم للاستثمار داخل القارة،
- منح مساعدات في شكل استثمارات، مساعدات تقنية أو أبحاث من أجل تسهيل انجاز المشاريع الإقليمية خاصة في مجال الهياكل القاعدية .

و يعتمد البنك لتحقيق الأهداف السالفة الذكر على الوسائل و الأدوات التالية [8] :

➢ **البرامج**: حيث يقوم البنك في هذا الإطار بإعداد برامج عمل معينة لدعم الإطار المؤسساتي لعملية التكامل بين الدول الأعضاء مثل المساهمة في إنشاء المنظمات الإقليمية أو تعزيز المبادرات الإقليمية مثل المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD الذي تم إعدادها سنة 2001 بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي، أو قيامه بدعم الإطار المؤسساتي للتجمعات الإقليمية الموجودة في إفريقيا ، تنسيق الجهود و العمل على الانسجام بين استراتيجيات التكامل الجهوية و الإقليمية، من خلال إعداده لاستراتيجيات تكامل لكل منطقة من المناطق في إفريقيا حيث قام في هذا الإطار بانجاز أربعة استراتيجيات تكامل هي:

- إستراتيجية التكامل في إفريقيا الشمالية،
- إستراتيجية التكامل في إفريقيا الغربية،
- إستراتيجية التكامل في إفريقيا الوسطى ،
- إستراتيجية التكامل في إفريقيا الشرقية.

➢ **التمويل** :حيث يعتمد البنك في هذا الإطار على سياسته التمويلية كآلية لدعم التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء و يقسم البنك عملياته في هذا الإطار الى ما يلي :

- موارد الصندوق الإفريقي للتنمية حسب البلد (النافذة الميسرة): حيث تستطيع الدول المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الحصول على موارد حسب الحصة المقدرة لها لتمويل المشاريع و البرامج الإقليمية،

- شباك المشاريع المتعددة الأطراف للصندوق الإفريقي للتنمية: وهو شباك تم استحداثه انطلاقا من التجديد العاشر لموارد الصندوق ، حيث أصبح البنك يخصص حصة معينة من موارد الصندوق لتمويل المشاريع الإقليمية خاصة الهياكل القاعدية وتعزيز القدرات المؤسساتية.

- نافذة البنك وهي النافذة غير ميسرة حيث يمنح البنك من خلالها قروض للدول الأعضاء بشروط السوق وهي موجهة بالأساس لتمويل مشاريع البنية التحتية حيث ذهب ما مقداره 71% من حجم التمويل التراكمي لتمويلات البنك في هذا الإطار.

- التمويل المشترك: حيث يلعب البنك في هذا الإطار دورا محوريا في تعبئة رؤوس الأموال وتوجيها لتمويل المشاريع الإقليمية في الدول الأعضاء.

وتقدم النوافذ السالفة الذكر عدة أنواع من القروض التي تلعب دورا محوريا في دعم المشاريع الإقليمية مثل مشاريع البنية التحتية، السلع العامة الإقليمية والمشاريع المشتركة وغالبا ما تكون هذه القروض مستندة للأداء بحيث تكون مقسمة إلى شرائح لا يتم دفع الشريحة الموالية إلا إذا تم تحقيق جزء أو كل الأهداف المتفق عليها في اتفاقية القرض وفيما يلي أهم القروض التي تقدمها مجموعة البنك الإفريقي للتنمية[9]:

– قروض المشاريع:

وهي تلك القروض الموجهة لتمويل مشاريع ذات خصوصيات معينة، بحيث تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري، طرق أو توليد كهرباء، وتستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الاقراضي للبنك،

– خطوط القرض:

تمنح هاته القروض عادة للهيئات الوطنية أو الجهوية المهتمة بتمويل التنمية وهي موجهة لتمويل المشاريع في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,

– القروض القطاعية :

تستخدم هذه القروض لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول النامية، وهي ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة، أو الصناعة، أو الطاقة، وتنحصر شروطها في نطاق القطاع المستهدف تمويله، ولما كانت الصفة المميزة للقروض القطاعية أنها تسعى لتصحيح السياسات الاقتصادية في الدول المقترضة، فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات.

– قروض التصحيح الهيكلي:

قروض التصحيح الهيكلي هي تلك القروض الموجهة لدعم إصلاح السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي ويشترط البنك لاستخدام هذه القروض الكفاءة في استخدام الموارد، وهي موجهة بصورة عامة لدعم معايير اختيار الاستثمارات العامة وأولويات الاستثمار بالإضافة إلى سياسة الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات. وتعبئة الموارد اللازمة للتنمية، وتتضمن بالإضافة إلى ذالك إدارة الدين العام الداخلي والخارجي، المسائل الخاصة بالموازنة بالإضافة إلى زيادة الحوافز التصديرية وإصلاح الحوافز الجمركية، هذا إلى جانب إصلاح المؤسسات الإنمائية، بما في ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإدارة العامة.

– تسهيل إعداد المشاريع:

و هي تلك القروض المقدمة من قبل البنك لصالح المؤسسات الوطنية أو الجهوية العاملة في أقاليم الدول الأعضاء بغية تعزيز القدرات المؤسساتية لها في مجال إعداد المشاريع ودراستها,

– منتجات إدارة المخاطر:

يقدم البنك منتجات إدارة المخاطر لتمكين المقترضين من إدارة المخاطر السوقية المرتبطة بالقروض التي حصلوا عليها من البنك، بما في ذلك سعر الفائدة أو سعر صرف العملة ومخاطر أسعار السلع الأساسية وتساعد هذه المنتجات المقترضين على أن يديروا بصورة أكثر كفاءة ميزانيتهم واحتياجاتهم المتغيرة على مر الزمن وتتوافر منتجات إدارة المخاطر على خمسة أشكال هي :

- مقايضات سعر الفائدة،
- مقايضات العملة الصعبة،
- مقايضات مؤشرات المواد الأولية،
- تحديد لسقوف أسعار الفائدة،
- تحديد سقف والحد الأدنى لسعر الفائدة .

➢ **الآليات الأخرى:**

- العمل على الحصول على الدعم من المجتمع الدولي والهيئات التمويل المتعددة الأطراف لتمويل مشاريع التكامل الإقليمي في إفريقيا.

- تقديم الدعم المعرفي من خلال قيام بالأبحاث والدراسات في مجالات المرتبطة بعملية التكامل الإقليمي الاقتصادي والتي من شانها أن تساهم في ترقية جهود التكامل الإقليمي في إفريقيا,

خلاصة:

يتضح جليا مما تقدم أن بنوك التنمية المتعددة الأطراف في شكل البنك الإفريقي للتنمية أصبحت تمثل مصدرا مهما للتمويل الإنمائي المتعدد الأطراف في الأقاليم العاملة فيها، وتكمن أهمية هاته البنوك بالنسبة للدول النامية في كونها تستطيع توفير التمويل الإنمائي للدول الأعضاء بالحجم والشروط المناسبة لذلك، فالتمويل المقدم من طرف هذه الهيئات يعتبر مكملا للمساعدات الثنائية التي تقدمها بعض الدول المانحة في شكل هبات ومنح للدول النامية، كما يعتبر في نفس الوقت مكملا وضامنا ضد التقلبات والانتقائية التي تمارسها رؤوس الأموال الخاصة في انتقاء مراكز نشاطها التي تتوفر فيها فرص تحقيق الربح والتي غالبا ما تفتقر إليها غالبية الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك غالبا ما تعمل هذه الهيئات على وضع إستراتيجية تمويل لكل بلد من بلدان الأعضاء، وذلك بمراعاة الظروف الاقتصادية والجدارة الائتمانية للبلد المعني ومدى حاجته إلى الدعم والتمويل الخارجي، فإذا كان البلد المعني يملك الجدارة الائتمانية للاقتراض بشروط السوق يكون مؤهل للاقتراض من الموارد العادية لهذه البنوك، أما إذا كانت ظروفه لا تسمح له بذلك فإنه يكون مؤهل للاستفادة من المساعدات الميسرة المقدمة من طرف الصناديق والشبابيك المنشأة لهذا الغرض .

بالإضافة إلى ذلك أصبحت البنوك تلعب دورا محوريا في دعم عملية التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء و ذلك لما أصبحت تمثله عملية التكامل من ضرورة للاندماج في الاقتصاد العالمي وفتح أفاق جديدة للتنمية ، وتعتمد هاته البنوك في عملية دعمها للتكامل الإقليمي إلى ايلاء أهمية خاصة في تمويلاتها و برامجها إلى أربعة مداخل أساسية مرتبطة يبعضها البعض وهي الهياكل القاعدية الإقليمية ، المشاريع المشتركة، السلع العامة الإقليمية و دعم القدرات المؤسساتية و الحكم في الدول الأعضاء، بحيث يساهم كل واحد منها في العملية التكاملية ، فغياب الهياكل القاعدية الإقليمية المرتبطة بالنقل ، الطاقة و الاتصالات يؤدى إلى تباعد الاقتصاديات و تفكهها ويساهم في ارتفاع تكلفة المعاملات التجارية والمالية و تدهورها مما يقلل فرص التكامل الممكنة ، كما أن عدم توفر السلع العامة الإقليمية من سياسات مشتركة في مجالات الأمن ، البيئة و الشؤون المالية و برامج لمكافحة الأمراض يساهم بشكل أو بأخر في زيادة درجة عدم التوافق بين أطراف التكامل، بالإضافة الى ذلك يلعب الإطار

المؤسساتي و الحكم الراشد دورا محوريا في العملية التكاملية فغياب إطار مؤسساتي فعال من قوانين مشتركة لتيسير التجارة البينية ، حرية انتقال عوامل الإنتاج، مؤسسات فوق الوطنية (الإقليمية) دورا كابحا لعملية التكامل و هذا ما جعل بنوك التنمية الإقليمية تلعب دورا محوريا في هذا الإطار من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات و الترتيبات المالية التي من شانها أن تساهم في دعم عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي .

---

(1) Yewou CH, amegavie, : la banque africaine de développement, édition apedone, parisfrance1977, , p26

(2) البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2003،منشورات البنك 2004، ص05

(3) نفس المرجع، ص 12

(4) البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2010 ،منشورات البنك 2011، ص15

(5) le développement économique en Afrique ,rapport 2009 renforcer l'intégration économique régionale pour le développement en Afrique ,nation unies ,Genève 2009 ,p13

(6) Cnuced, op.cit.p 10

(7) Banque africaine de développement,Stratégie du groupe de la banque en matière d'intégration régional 2009/2012, documentation de la Bad, 2009, p 15

(8) Ibid,p21

(9) banque Africain du développement. Directive pour utilisation des produits de gestion des risques. Bad,2007,p 14